

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٥٥٣ لسنة ٢٠٢٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم لمبائى وزارة الخارجية بالخارج ؛

وعلى قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصرى الصادر بالقانون رقم ٤٥

لسنة ١٩٨٢ ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٨٧٣ لسنة ٢٠٢٥ ؛

وعلى ما عرضه وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يكون الرسم المفروض على كل تأشيرة دخول أو مرور تجريها السلطات المصرية بمنافذ الدخول وعلى كل تأشيرة أو عمل قنصرى يجرى بمعرفة سفارات وقنصليات جمهورية مصر العربية فى الخارج بواقع خمسة عشر دولاراً أمريكياً أو ما يعادله من العملات الأجنبية فى الخارج .

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٢٧/١/١

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٧ ربيع الأول سنة ١٤٤٨ هـ

(الموافق ٢٠ أغسطس سنة ٢٠٢٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى